

## المنحى التداولى عند الشاطبى السىاق أنموذجا

الأستاذ : الحاج ابراهيمى  
قسم اللغة العربية  
كلية الآداب و اللغات والفنون  
جامعة الجلفة- (الجزائر)

### Abstract:

This paper is a try to rooting the pragmatic orientation in the muslim jurists (usoolis) heritage, through the search of context in Shatibi's analysis to the issues of Usul al fiqh, which has a relationship with pragmatics searches, especially the complement and do's and don'ts. It deals with the context and impact of the elements in the do's and don'ts, and considers it as a degree of the illocutionary strength. and its relationship to determinate the speakers intention.

### ملخص:

يعتبر المقال محاولة تأصيلية للمنحى التداولى فى التراث الأصولى، من خلال بحث موقع السىاق فى تحليلات الشاطبى لقضايا أصول الفقه، التى لها علاقة بالمباحث التداولية، خاصة الخبر والأوامر والنواهى، فيتناول عناصر السىاق وأثره فى ترتيب الأوامر والنواهى، واعتباره محددًا لدرجة الشدة للغرض الإنجازى، وعلاقته بتحديد قصد المتكلم.

## تمهيد:

إذا كانت الدراسات التراثية الحديثة قد استفادت من النظريات اللسانية غير التداولية، فإنها في مجال البحث التداولي مازالت تتطلب كثيرا من الجهد لاستخراج مكونات هذا الكنز العربي والإسلامي الكبير، وذلك من خلال تغطية الجوانب التداولية التي جاءت بها النظرية الحديثة في تفعيل القراءات التراثية التي اهتمت بها، لإرساء دعائم تضاف إلى هذه النظرية، تنطلق من النص تسائله ولا تحاكمه، دون إخضاعه على ما جاءت به النظريات الحديثة، فيبقى محافظا على خصائصه في كل ذلك. وفي هذا المجال نجد أن علم أصول الفقه يتبوأ مكانة منهجية ومعرفية مهمة في التراث العربي، ذلك أن علماء الأصول - في تعاملهم مع نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة- قدموا اجتهادات لغوية مستقلة تنبئ عن المعاني الوظيفية الكامنة وراءها، وهي المعاني التي تتغير بتغير المقام، وكأنهم كانوا يجيبون على تساؤلات التداولية اليوم من قبيل: من يتكلم؟ ومع من يتكلم؟ ماذا نقول عندما نتكلم؟ ماذا فعل عندما نتكلم؟ كيف نتكلم؟ وهل يمكن الاطمئنان إلى المعنى الحرفي للكلام ما؟ ما هي الاستعمالات الممكنة للغة؟.. وغيرها من الأسئلة.

إن استثمار هذا التقاطع الكبير بين المباحث اللغوية عند علماء الأصول والنظرية اللسانية التداولية يمكن أن يعين في دراسة تراث الأصوليين لمعرفة طرق التفكير التداولي عندهم، ويساهم في رصد الظواهر التخاطبية والتواصلية في اللغة العربية، ومن ثم إظهار المجهودات الجبارة لعلما القدامى. وقد يسأل السائل لماذا المنحى التداولي؟ ولماذا علم أصول الفقه؟ ولماذا الشاطبي بالذات؟ ولماذا السياق في خضم المقولات التداولية الكثيرة؟ وهي أسئلة مشروعة تعطي الإجابة عنها مشروعية للبحث وتعززه.

أما المنحى التداولي فلتغطية الجوانب المغفول عنها في الدراسات المعتمدة على المناهج الأخرى، ولاكتشاف الجوانب التواصلية والتداولية المتضمنة في تراث الفكر الأصولي الضخم. أما علم أصول الفقه فلأنه يمثل منهج البحث والاستنباط في الشريعة، وله جوانب لغوية فلسفية في لسان العرب وأوضاعه ودلالاته، إذ يعتبر من أهم مجالات الفكر الفلسفي الإسلامي الذي بدت فيه أصالة هذا الفكر وإبداعه واستقلاله، وبالتالي يمكن اعتباره مصدرا منهجيا، وهو فوق كل ذلك ن أن يكون مصدرا معرفيا، وهو فوق ذلك كله له صلة وطيدة بلب النظرية التداولية: نظرية الأفعال الكلامية (الأفعال المتضمنة في القول).

وأما اختيار للشاطبي (ت 790هـ) نموذجا للبحث، فيعود للسبق المعرفي في كتبه، خاصة كتاب الموافقات، فرغم أنه ليس أول كتاب في أصول الفقه، إلا أن الشاطبي نحأ في الكتاب نحوإبداعيا لم يسبقه إليه أحد، وتميز فيه بنظرة خاصة، وسلك منهجا بين فيه حكمة الشريعة، ومقاصدها

الجليلة، حيث أفرد فيه جزءا خاصا أسماه المقاصد، والمقاصد هي نظرية أصولية معتبرة عند الأصوليين والفقهاء ويعتبر الشاطبي صاحب الموافقات أول من تكلم بالتفصيل في هذه النظرية وأصل لها. وأما السياق، فلأنه المقولة التي تحيط بقضية أساسية عاجتها التداولية، وغفلت عنها النظريات اللسانية قبلها، أو أهملتها عمدا، وهي ملاسبات الخطاب، والتي تعتبر فاصلا مهما في وصف الظواهر اللغوية وتفسيرها، ومعيارا أساسيا في الوصول إلى المعنى، وبالتالي الوصول إلى قصد المتكلم وقبل الخوض في تفاصيل الأدوات التداولية التي استثمرها الشاطبي في تحليلاته، وعلى رأسها السياق، لا بد أن نقف بداية عن ملاحظة منهجية في كتابه الأصولي: الموافقات، والذي سيكون عمدة في هذا البحث

### المنهج التراكمي عند الشاطبي:

لم يبدأ الشاطبي من الصفر، ولا يوب كتابه الأصولي على عادة من سبقه، بل كان تراكميا في منهجه، استكماليا في مسلكه، وهذا ما حدا به أن لا يذكر كثيرا من القضايا الأصولية، بل يكفي عبارات من قبيل: "فأما الأول فقد تكلم عليه الأصوليون، فلا معنى لإعادته هنا" (1)، وقوله في حجية رأي الصحابي في موضع آخر: "وهو مذكور في الأصول، فلا يحتاج إلى ذكره هنا" (2)، ويقتضب الشاطبي في بعض المسائل التي سبق ذكرها عن من سبقه من الأصوليين، كما فعل في مسألة تبيين النبي ص للأحكام، ويرد الاقتضاب بقوله "والمسألة مذكورة في الأصول" (3)، بل إن الشاطبي لا يدرج أبوابا كاملة من أصول الفقه باعتبار ذكرها عند الأصوليين من قبله، كما فعل في الأدلة على التفصيل، إذ اقتصر على ذكر الكتاب والسنة، لأنها الأصل لما سواهما، وعلل ذلك بقوله: "مع أن الأصوليين تكفلوا بما عداها كما تكفلوا بها، فرأينا السكوت عن الكلام، في الإجماع والرأي، والاقتصار على الكتاب والسنة والله المستعان" (4)، فنأى الشاطبي بنفسه عن إعادة الكلام في أصليين كبيرين تحدث عنها العلماء من قبله، وينطبق هذا بالتالي على كثير من الأدوات التداولية التي تترافق مع لم يذكره الشاطبي في القضايا الأصولية.

### السياق التداولي:

لا بد من الوقوف على تعريف السياق قبل الخوض في تأصيل هذا البعد التداولي الهام في أصول الشاطبي، وللتعريف في البحوث الأكاديمية جناحان، اللغوي والاصطلاحي.

### المفهوم اللغوي:

لا يمكن أن نتكلم عن المعنى الاصطلاحي لأي لفظ دون المرور على المعنى اللغوي الذي يعتبر قاعدة الارتكاز والركن الأصيل في تحديد وتوضيح المعنى الاصطلاحي، فكان إذا لا بد من بيان المعنى اللغوي وعطف المعنى الاصطلاحي عليه.

جاء في لسان العرب في باب ( سوق ) " .. وقد أساقت وتساوت الإبلُ تساوفاً إذا تتابعت وكذلك تقاوتت فهي مُتقاودة ومُتساوقة وفي حديث أم معبد فجاء زوجها يسوق أعزراً ما تساوفاً أي ما تتابع والمساوقة المتابعة كأن بعضها يسوق بعضاً... 5" وذهب ابن فارس إلى أن "السين والواو والقاف أصل واحد، وهو حدو الشيء، يقال: ساقه يسوقه سوقاً، والسَيْقَة: ما استيق من الدواب.

ويقال: سقت إلى امرأتي صداقها، وأسقته والسوق مشتقة من هذا، لما يساق إليها من كل شيء، والجمع أسواق، والساق للإنسان وغيره، والجمع سوق، وإنما سميت بذلك لأن الماشي ينساق عليها" 6

وقال الزمخشري في أساس البلاغة: " وهو يسوق الحديث أحسن سياق، وإليك سياق الحديث، وهذا الكلام مساقه إلى كذا، وجئتك بالحديث على سوقه: على سرده" 7 "وقريب من هذا ما ورد في المعجم الوسيط : ساق الحديث: سرده وسلسله، وساقوه: تابعه وسايه وجاراه، وسياق الكلام: تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه" 8 ومن مجموع النصوص اللغوية المتقدمة نستطيع أن نقول : أن السياق في الحس اللغوي يدل على انتظام متوال في الحركة والكلام لبلوغ مقصد معين.

### المفهوم الاصطلاحي :

يستعمل لفظ السياق في علم اللغة الحديث مقابلاً للمصطلح الإنجليزي context الذي يطلق ويراد به المحيط اللغوي الذي تقع فيه الوحدة اللغوية، سواء أكانت كلمة أو جملة في إطار العناصر اللغوية أو غير اللغوية" 9

ويرى هاليداي M.Halliday أن السياق "هو النص الآخر، أو النص المصاحب للنص الظاهر، وهو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية" 10 وتقول بروس أنغام: "السياق يعني واحداً من اثنين: أولاً السياق اللغوي، وهو ما يسبق الكلمة وما يليها من كلمات أخرى، وثانياً السياق غير اللغوي أي الظروف الخارجية عن اللغة التي يرد فيها الكلام" 11

وفي المعاجم الحديثة يعرف السياق بأنه: "بيئة الكلام ومحيطه وقرائنه" 12 ويعرفه آخرون بأنه "علاقة البناء الكلي للنص بأي جزء من أجزائه" 13 ونلاحظ في هذا التعريف الأخير أنه مختص فقط بالسياق اللغوي ويهمل السياق الخارجي أو التداولي.

بيد أن هناك ما يدعى بالتعريف النموذجي كما جاء به كلارك هاربرت حين يسأل: " ما السياق؟ إنه حسب المعجم تلك الأجزاء من الخطاب التي تحف بالكلمة في المقطع وتساعد في الكشف عن معناها، وسوف ندعو هذا بالتعريف النموذجي" 14

ورغم تسميته لهذا التعريف بالنموذجي، إلا أن توسع الدراسات التداولية في تعريف السياق تجاوز تعريف كلارك هاربرت، خاصة وأن التداولية تعد السياق أساسا من أسسها المكيمة، ليصبح عبارة عن " مجموعة الظروف التي تحف حدوث فعل التلفظ بموقف الكلام... وتسمى هذه الظروف في بعض الأحيان بالسياق context " 15

### السياق عند الشاطبي:

إن الانطلاق من المبدأ السابق الذكر في عمل الشاطبي، وهو المبدأ التراكمي يجعلنا نستحضر مسارين مهمين خلال استكشاف المنحى التداولي في تحليلات هذا العلم الكبير، المسار الأول يتعلق بعمل من سبقه من الأصوليين، إذ إننا ذكرنا خلال بحث خاصية التراكمية أن الشاطبي لم ينطلق من الصفر، وكان ينأى بنفسه عن إعادة ذكر كثير من البحوث المذكورة عن من سبقه، فكان مكتملا لأطروحات السابقين، وسنلاحظ ذلك جليا في الأفكار الاستكمالية التي طرحها، والمسار الثاني هو استحضار الأدوات التداولية الواردة في النظرية المعاصرة، وبالتالي يكتمل المشهد بهذين الجناحين، لتتضح صورة المنحى التداولي في أعمال هذا العلم المميز.

وفي هذا السياق، سنحاول التطرق خلال هذا البحث إلى عناصر السياق الخبيري، ذكرها الشاطبي مبثوثة في كتابه الموافقات، جامعين لهذا الانبثاق في صورة واحدة كاملة.

### أقسام الدلالة:

يطرح الشاطبي فكرة لم ينتبه إليها التداوليون إلا مؤخرا، فهو يقسم الدلالة في أي عبارة عربية إلى قسمين: دلالة أصلية ودلالة فرعية، لأن "اللغة العربية- من حيث هي ألفاظ دالة على معان- نظران:

أحدهما: من جهة كونها ألفاظا وعبارات مطلقة، دالة على معان مطلقة، وهي الدلالة الأصلية.

والثاني: من جهة كونها ألفاظا وعبارات مقيدة، دالة على معان خادمة، وهي الدلالة التابعة" (16)

والدلالة الأصلية "هي التي يشترك فيها جميع الألسنة، وإليها تنتهي مقاصد المتكلمين، ولا تختص بأمة دون أخرى" (17)

والدلالة التابعة "هي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية، وذلك الإخبار" (18)

ويضرب الشاطبي مثالا على ذلك بالإخبار، "فإنه إذا حصل في الوجود فعل لزيد مثلا بالقيام، ثم أراد كل صاحب لسان الإخبار عن زيد بالقيام، تأتى له ما أراد من غير كلفة" (19)، وذلك هو الوجه الأول، أي الدلالة الأصلية، ولكن هذا الإخبار سياًخذ أشكالاً متعددة من جهة الدلالة التابعة، ذلك أن "كل خبر يقتضي في هذه الجهة أموراً خادمة لذلك الإخبار، بحسب المخبر، والمخبر عنه، والمخبر به، ونفس الإخبار، في الحال والمساق، ونوع الأسلوب، من الإيضاح والإخفاء، والإيجاز والإطناب، وغير ذلك" (20)

والبارز في قول الشاطبي ربطه للدلالة التابعة بملايسات الخطاب، وإعطائه للسياق دوراً أساسياً في تحديدها، ويمكن مقارنة فكرة الشاطبي بتقسيم سيرل الذي اعترض به على أستاذه أوستين في تقسيمه الثلاثي للفعل الكلامي، خاصة في تحديد القسم الأول منه، وهو فعل القول، فلا وجود لفعل القول دون قوة إنجازية عند سيرل، ولهذا اقترح سيرل تقسيماً جديداً يقوم على مصطلحات جديدة هي: الفعل القضوي، وفعل القوة، فكل فعل كلامي يحوي فعلاً قضوياً هو المحمولة الدلالية التي يحملها هذا الفعل، ويمكن أن يستقى من المعجم، أي أنه يتعلق بالدلالة الوضعية، وفعل القوة وهو القوة الإنجازية التي يحملها الفعل الكلامي، ويقوم تحديده على السياق وملايسات الخطاب، فقد تحمل عبارة واحدة فعلاً قضوياً واحداً، ولكن قوتها الإنجازية تختلف باختلاف السياق.

مثل قولنا: "سأذهب غداً"

فإنها تحمل فعلاً قضوياً واحداً لا يتأثر بالسياق، وهو فعل الذهاب، ولكنها قد تحمل قوى إنجازية مختلفة، تختلف حسب المساقات الواردة فيها، فقد تحمل قوة الإخبار، أو قوة الوعد، حسب الظروف المصاحبة لإنتاج العبارة.

ويتضح ذلك جلياً في شرح الشاطبي لمثال الإخبار بقيام زيد، فالقضية المتعلقة بالدلالة الأصلية هي قضية قيام زيد، ولكن القوة الإنجازية تختلف باختلاف العناصر المتحركة في تحديد الدلالة التابعة، "وذلك أنك تقول في ابتداء الإخبار: (قام زيد) إن لم تكن ثم عناية بالمخبر عنه، بل بالمخبر، فإن كانت العناية بالمخبر عنه قلت: (زيد قام)، وفي جواب السؤال أو ما هو منزل تلك المنزلة: (إن زيدا قام)، وفي جواب المنكر بقيامه (والله إن زيدا قام)، وفي إخبار من يتوقع قيامه أو الإخبار بقيامه (قد قام زيد) أو (زيد قد قام) وفي التنكيث على من ينكر (إنما قام زيد)" (21)، وهذه كلها قوى إنجازية متفرعة عن القوة الأصلية، فابتداء الإخبار قوة إنجازية، وجواب السؤال قوة إنجازية، وجواب المنكر قوة إنجازية، والتنكيث قوة إنجازية، وعوامل السياق تتدخل في صياغة القضية الأصلية، فالصياغة المختارة في العناية بالمخبر غير الصياغة المختارة في العناية بالمخبر عنه، وهكذا، ويختصر الشاطبي قضية ارتباط الدلالة التابعة بملايسات الخطاب، كاعتبار المخبر به والقصد والسياق في قوله: "ثم يتنوع

أيضا بحسب تعظيمه أو تحقيره - أعني الخبر به- وبحسب الكناية والتصريح به، وبحسب ما يقصد في سياق الأخبار، وما يعطيه مقتضى الحال، إلى غير ذلك من الأمور (22) فتتنوع الدلالات التابعة - أو القوى الإنجازية المقصودة- بحسب حواف الخطاب، ويمكن أن نعتبر النص السابق مستندا في الاستدلال على مكانة السياق التداولي في تحليلات الشاطبي، بل في الاستدلال على المنحى التداولي كله عنده.

إلا أننا لا نجرم بمطابقة القسمين عند سيرل بالقسمين عند الشاطبي، ذلك أن سيرل ربط المحتوى القضوي بفعلي الإحالة والإسناد، وعرف الشاطبي الدلالة الأصلية بكونها لا تتعلق بلغة دون لغة، وأما فعل القوة عند سيرل فيترخ بين أصناف أفعال كلامية متعددة، والدلالة التابعة عند الشاطبي إنما هي دلالة خادمة للمعنى الأصلي، وهي لا تخرج عن الفعل الكلامي الأصلي وإنما تخدمه، ففي مثال الإخبار الذي قدمه الشاطبي -وقد استفاد من سبقه في ذلك- نجد الأفعال الكلامية الفرعية المنبثقة في الدلالة التابعة من ابتداء الخبر أو جواب السائل أو المنكر أو غيرها من الأفعال، إنما هي أفعال تتنوع داخل صنف واحد، وتبقى مشدودة إلى الفعل الكلامي الأصلي الذي هو الإخبار محما تنوعت والفرق بينها هو في نمط الإنجاز بمعايير سيرل.

#### عناصر السياق من عناصر الإخبار:

لقد تنبه الشاطبي إلى قضية مهمة تؤثر تأثيرا مباشرا في اعتبار الخبر فعلا كلاميا، ففرق بين الإخبار باعتباره عملية إنجازية، والخبر الذي أسماه الخبر به، وهي قضية تحدث عنها سيرل في نقده لأستاذه أوستين، إذ يرى سيرل أن أوستين "قد أخطأ حين ظن أن الخبر يجمع خاصتي كونه فعلا كلاميا، وكونه يقبل الصدق والكذب في الوقت نفسه، ويحلل سيرل هذا الخطأ برده غفلة أوستين عن الاشتراك اللفظي في الخبر statement، فإن الخبر هو فعل كلامي ليس نفسه الخبر الذي يقبل الصدق والكذب، وإن اشترك المعنيان باللفظ الدال عليها" (23) وما يقال على مصطلح الخبر يقال على مصطلح الإخبار، وبالتالي فإن الإخبار غير الخبر، إذ الإخبار إنشاء للخبر على خلاف الخبر في ذاته، و"مصطلح الخبر صفة للكلام توهم ناظرها أنها مقطوعة النسب عن منشئها الخبر، فلا تحيل على المتكلم إلا بطريق الاستدلال، بينما يتصل المصطلح الآخر به" (24)

ويورد الشاطبي نصا يشير فيه إلى هذه المسألة، وذلك في سياق الحديث عن عناصر الإخبار عموما، فيقول: "فإن كل خبر يقتضي.. أمورا خادمة لذلك الإخبار، بحسب الخبر، والخبر عنه، والخبر به، ونفس الإخبار" (25) فينتج لنا بالتالي عناصر الإخبار (الخبر، الخبر عنه، الخبر به، نفس الإخبار)

ولا يخفى البعد التداولي في هذا التقسيم، إذ إنه يفرق بشكل جلي بين الإخبار الذي هو فعل إنجاري، ويسميه الشاطبي: نفس الإخبار، وبين الخبر الذي يحمله الإخبار ذاته، ويسميه: الخبر به، مع إضافة عنصرين يستوعب بهما مع سابقيهما ملابسات الإخبار ككل.

وما دمنا نتحدث عن عناصر الإخبار، لا بأس أن نقارب رؤية الشاطبي بطرح بعض الباحثين في دراسة السياق التداولي، ولنختار في ذلك الباحثين براون ويول، فما هي عناصر السياق عندهما؟

### عناصر السياق عند براون ويول :

قبل الحديث عن نظرية براون ويول لعناصر السياق لا بأس أن نعرض على نظرية هايمس (1964) الذي سبقها في ذلك، حيث حدد هذه العناصر كالتالي (26):

المرسل Addressor

المتلقي Addressee

الحضور Audience وهم أشخاص مستمعون حاضرون يساهم حضورهم في تخصيص الفعل

الكلامي.

الموضوع Topic وهو محور الحديث أو الفعل الكلامي.

المقام Setting ويدخل فيه زمان ومكان الحدث التواصل، وكذا العلاقات الفيزيائية بين المتفاعلين بالنظر إلى الإشارات والإيماءات وتعبيرات الوجه.

القناة Channel وهي تجيب على التساؤل: كيف حدث التواصل بين المشاركين؟ وقد تكون القناة كلاماً أو كتابة أو إشارة.

السنن Code اللغة أو اللهجة أو الأسلوب المستعمل

شكل الرسالة Message-form (دردشة، حوار، جدال، موعظة، خرافة..).

المفتاح Key وهو تقديم للرسالة ويشمل حكماً على الرسالة

الغرض purpose أي أن ما يقصده المشاركون ينبغي أن يكون نتيجة الفعل التواصل غير أنه ليس من الضروري الاحتفاظ بكل هذه العناصر، ومن ثم حسب براون ويول يمكن الاكتفاء بما يلي :

المتكلم، المخاطب، الرسالة، الزمان، المكان، نوع الرسالة (27)

ولكننا بالنظر إلى ما ورد عند الشاطبي، فإن هذا الأخير قد استوعب أغلب عناصر

السياق في مثال الإخبار الذي قدمه، ذلك أنه تحدث عن العناصر التالية:

1-الخبر: وهو ما يقابل المتكلم في عرض هايمس وبراون ويول.



2-الخبر: ولم يذكره الشاطبي صراحة، ولكنه ذكر ثلاثة أصناف للمتلقى الضمني في نصه السابق، وهي: السائل والمنكر والمتوقع.

3-الخبر عنه والخبر به: ومجموعهما يمثل الموضوع عند هايمس أو الرسالة عند براون ويول، ولكن تقسيم موضوع الإخبار إلى خبر عنه وخبر به يعد إنجازا في حد ذاته، إذ يخصص للإخبار تقسيما خاصا به.

4-الحال والمساق: وهو ما يقابل المقام عند هايمس، والزمان والمكان عند براون ويول.

5-نفس الإخبار: وهو ما يقابل شكل الرسالة عند هايمس.

6-نوع الأسلوب: وهو ما يقابل السنن عند هايمس.

7-القصده: وقد ذكره الشاطبي في شرحه الأخير في قوله: "وبحسب ما يقصد في مساق الأخبار" وقد تقدم، وهو يقابل الغرض عند هايمس.

وهذا يصبح اختزال براون ويول لعناصر السياق في ستة منها اختزالا لا يستوعب كل النواحي التداولية للحدث، ويصبح تحليل الشاطبي لعناصر السياق الإخباري أكثر شمولاً واستيعاباً للمناحي التداولية.

### السياق معيار في تحديد رتبة الأوامر والنواهي:

للسياق أثر كبير في ترتيب الأوامر والنواهي، ذلك أن "الأمر التي وردت مطلقة في الأمر والنهي لم يؤت فيها بحد محدود إلا أن مجيئها في القرآن على ضربين:

أحدهما: أن تأتي على العموم والإطلاق في كل شيء، وعلى كل حال، لكن بحسب كل مقام، وعلى ما تعطيه شواهد الأحوال في كل موضع، لا على وزان واحد، ولا حكم واحد" (28)، فيوكل إلى المكلف النظر في هذه الأمور، ويتحكم المقام في إسناد الوجوب لهذا الأمر أو الندب أو غيره، ومثال ذلك الأمر بالعدل والإحسان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ...﴾ [النحل: 90] "ليس الإحسان فيه مأمورا به أمرا جازما في كل شيء، ولا غير جازم في كل شيء، بل ينقسم بحسب المناطات، ألا ترى أن إحسان العبادات بتمام أركانها من باب الواجب، وإحسانها بتمام آدابها من باب المندوب،... وكذلك العدل في عدم المشي بنعل واحدة ليس كالعدل في أحكام الدماء والأموال وغيرها" (29)، ويمكن أن نسبي السياق المتحكم في ترتيب الأوامر والنواهي في هذا العنصر بالسياق الخارجي، وأما السياق الداخلي فهو المتحكم في الضرب الثاني.

"الضرب الثاني: أن تأتي في أقصى مراتبها، ولذلك تجد الوعيد مقرونا بها في الغالب، وتجد المأمور به منها أوصافا لمن مدح الله من المؤمنين، والمنهي عنها أوصافا لمن ذم الله من الكافرين" (30)، وبالتالي يكون السياق الداخلي النصي هو الحاكم في رفع هذه الأوامر إلى أقصى مراتبها، عن طريق القرائن الحافظة بها، من وعد ووعيد، أو مدح وذم، إلى غير ذلك من القرائن، وقد أردف الشاطبي

قوله بعبارة سياقية مهمة تحدث فيها عن عنصر تداولي متعلق بقضية السياق حيث قال: "ويعين ذلك أيضا أسباب التنزيل لمن استقرأها" (31)، وبعد فحص هذا القول والذي قبله يمكن أن نورد ملاحظتين مهمتين :

**الملاحظة الأولى:** تحدث الشاطبي في هذا النص عن ظاهرة إنجازية مهمة، يمكن أن نطلق عليها مصطلح "الأفعال الكلامية المركبة" وهي أفعال كلامية تتركب من فعلين كلاميين، أحدهما يعضد الآخر، وتتمثل في المثال الذي طرحه الشاطبي في اقتزان الأمر بالوعد والنهي بالوعيد، ذلك أن "الشارع قد عين لمطالب العبد طرقا خاصة على وجوه خاصة، وقصر الخلق عليها بالأمر والنهي والوعد والوعيد" (32)، وهي ظاهرة تختلف عن ظاهرة الأفعال الكلامية غير المباشرة التي أتى بها سيرل، فرغم اشتراكها في أنها يشتملان على قوتين إنجازيتين، إلا أنها يختلفان في أن هاتين القوتين في الفعل الكلامي غير المباشر إحداها قوة ثانوية هي القوة الحرفية، وقوة أساسية هي المقصودة من العبارة، وتعرف بالقرائن اللغوية والمعنوية، أما في الفعل الكلامي المركب فالقوتان الإنجازيتان أساسيتان، ولا تقصد إحداها دون الأخرى، وإن دلت العبارة بإحداها عن الأخرى، غير أنها مقصودتان مع بعضهما، وأساسيتان مع بعضهما، وهي ظاهرة حرية بالدراسة، ذلك أن المتكلم يمكن أن يقول عبارة تشتمل على قوتين إنجازيتين ويقصدها معا في إطلاقه لعبارته تلك، ولا مانع لذلك.

**الملاحظة الثانية:** رغم ارتباط هذه الأوامر والنواهي بالسياق الداخلي، لترتيبها في أعلى سلم المراتب، إلا أن الشاطبي أضاف عاملا مساعدا في ذلك لا ينتمي إلى السياق الداخلي، وهو "أسباب التنزيل"، وهو عامل ينتمي إلى السياق الخارجي، ذلك أن سبب النزول مفهوم شامل للموقف الذي نزلت فيه الآية أو الآيات بكامل عناصره، وهو "يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالسبب" (33)، وقد قال عنها الواحدي عندما أراد أن يقدم لمؤلفه أسباب النزول: "قال الأمر بنا إلى إفادة المبتدئين بعلوم الكتاب، إبانة ما أنزل فيه من الأسباب، إذ هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها، لامتناع معرفة تفسير الآية، وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها" (34)، ومن الأمثلة التي تؤيد فكرة الشاطبي بالتسلح بهذا المعيار التداولي الهام (أسباب النزول) لفهم الأوامر والنواهي المرتبطة بالوعد والوعيد، ما جاء من قصة مروان بن الحكم، "حيث توهم أن قوله تعالى ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يُمُحَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ١٨٨﴾ [آل عمران: 188] وعيد المؤمنين، فقال مروان لبوابه: اذهب يا رافع إلى ابن عباس، فقل له: لئن كان كل امرئ يفرح بما أتى وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذبا، لنعدنّ أجمعين، فقال ابن عباس: ما لكم ولهذه، إنما أنزلت هذه في أهل الكتاب، ثم تلا: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ ثَمَنًا

قَلِيلًا فَبَسَّ مَا يَشْتَرُونَ ﴿١٨٧﴾ [آل عمران: 187] قال ابن عباس: سألم النبي عن شيء فكتموه إياه، وأخبروه بغيره، وخرجوا وقد أروه أن قد أخبروه بالذي سألم عنه " (35)، فدمج ابن عباس بين السياق الداخلي والخارجي في تفسير هذه الآية، وإخراجها من وعيد المؤمنين إلى وعيد الذين أوتوا الكتاب. تمثل السياق الداخلي بتلاوته لآية سابقة للآية المراد تفسيرها، وتمثل السياق الخارجي في مناسبة الآية: فشككت هذه الأخيرة معياراً فاصلاً في توجيه الوعيد للذين أوتوا الكتاب دون المؤمنين.

وقد ذكر الشاطبي هذا المعيار واعتبر الجهل به سبباً من أسباب تفرق الأمة، وذكر قصة في ذلك ابن عباس مع عمر رضي الله عنها، فقال: "خرج أبو عبيد في فضائل القرآن، وسعيد بن منصور في تفسيره عن إبراهيم التيمي قال: خلا عمر  $\tau$  ذات يوم، فجعل يحدث نفسه: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد؟ فأرسل إلى ابن عباس رضي الله عنها، فقال: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد، وقبلتها واحدة- زاد سعيد وكتابها واحد- قال، فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين: إنما أنزل القرآن فقرأناه، وعلمنا فيما أنزل، وأنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يدرون فيما نزل، فيكون لكل قوم فيه رأي، فإذا كان كذلك اختلفوا، وقال سعيد: فيكون لكل قوم فيه رأي، فإذا كان لكل قوم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اختلفوا. قال: فزجره عمر واتهره علي فانصرف ابن عباس، ونظر عمر فيما قال فعرفه، فأرسل إليه وقال: أعد علي ما قلت، فأعاد عليه، فعرف عمر قوله وأعجبه" (36)، وقد علق الشاطبي على هذا القول بقوله: "وما قاله ابن عباس رضي الله عنها هو الحق، فإنه إذا عرف الرجل فيما نزلت الآية أو السورة عرف مخرجها وتأويلها وما قصد بها، فلم يتعد ذلك فيها، وإذا جهل فيما أنزلت احتمل النظر فيها أوجها، فذهب كل إنسان مذهبا لا يذهب إليه الآخر" (37)

وخلاصة القول في هذا المعيار أن القرآن يأتي "بالغايات تنصيحا عليها، من حيث كان الحال والوقت يقتضي ذلك، ومنها على ما هو دائر بين الطرفين، حتى يكون العقل ينظر فيما بينهما، بحسب ما دله دليل الشرع، فميز بين المراتب بحسب القرب والبعد من أحد الطرفين" (38) ويدخل السياق عاملاً مهماً في تمييز ذلك، "فمن حيث كان القرآن آتياً بالطرفين الغائبين حسب اقتضاه المساق، فإنما يأتي بهما في عبارات مطلقة تصدق على القليل والكثير، فكما يدل المساق على أن المراد أقصى المحمود أو المذموم في ذلك الإطلاق، كذلك قد يدل اللفظ على القليل والكثير من مقتضاه" (39)

### السياق محدد لدرجة شدة الغرض الإنجازي :

السياق محدد تداولي مهم في تحديد شدة الغرض الإنجازي الأمري، إذ لا تكفي الصيغة وحدها في اعتبار جهة الوجوب أو الندب في الأمر، أو التحريم أو الكراهة في النهي، ولا يمكن معرفة هذا من هذا "إلا باتباع المعاني والنظر إلى المصالح، وفي أي مرتبة تقع؟ وبالاستقراء المعنوي، ولم يستند فيه مجرد الصيغة، والإلزام في الأمر أن لا يكون في الشريعة إلا على قسم واحد، لا على أقسام

متعددة، والنهي كذلك أيضا" (40)، فجعل الشاطبي بهذا النص الاستقراء المعنوي محمدا فصلا في معرفة رتبة الأمر والنهي، وهو محدد ذو بعد تداولي يخرج من أسر البعد البنيوي المتمثل في مجرد الاحتكام للصيغة، بل إن الشاطبي يذهب إلى أكثر من ذلك في اعتبار هذا المحدد في فهم اللغة العربية جميعا، وذلك عندما يضرب في كلامه مثلا فيقول: "بل نقول: كلام العرب على الإطلاق لا بد فيه من اعتبار معنى السياق في دلالة الصيغ، وإلا صار ضحكة وهزأة، ألا ترى إلى قولهم: فلان أسد أو حمار، أو عظيم الرماد، أو جبان الكلب، وفلانة بعيدة محوى القرط، وما لا ينحصر من الأمثلة لو اعتبر اللفظ بمجردده لم يكن له معنى معقول، فما ظنك بكلام الله وكلام رسوله؟" (41)

### السياق معيار في تحديد القصد:

السياق من أخطر المعايير التداولية في فهم المعنى، وصرف القوة في الفعل الكلامي غير المباشر من قوته الإنجازية الحرفية إلى القوة الإنجازية الأساسية، وهذه ظاهرة راسخة في اللغة العربية، وفي العلوم التابعة لها، يقول الشاطبي: "علم المعاني والبيان الذي يعرف به إعجاز نظم القرآن، فضلا عن معرفة مقاصد كلام العرب، إنما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال، حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطب، أو المخاطب، أو الجميع، إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك" (42)، وهذا قول يكتب بماء الذهب، إذ يسطر القواعد العامة لاستثمار السياق التداولي في فهم الخطاب، ويرسم معالمه وعناصره التي يجملها في (الخطاب، المخاطب، المخاطب، حال الخطاب: يمكن فهمها بالزمان والمكان)

ولا يقف الشاطبي عند هذا المنطلق التداولي الأصيل، بل يزيد في التعمق ضمن دائرة الإنجاز، فيتحدث عن أثر السياق في استنباط القوى الإنجازية الأساسية وراء الأفعال الكلامية غير المباشرة، ويعطي لذلك مثالين، فيقول: "كلاستفهام، لفظه واحد، ويدخله معان آخر من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهاها" (43)

ولكن ما الذي يدل على القوة الإنجازية الأساسية في الفعل الكلامي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الصيغة واحدة، ولا يمكن أن يؤدي البعد البنيوي وحده إلى ذلك، يجيبنا الشاطبي بقوله: "ولا يدل على معناها المراد إلا الأمور الخارجة، وعمدتها مقتضيات الأحوال، وليس كل حال ينقل، ولا كل قرينة تقتزن بنفس الكلام المنقول، وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة فات فهم الكلام جملة، أو فهم شيء منه، ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط، فهي من المهات في فهم الكتاب بلايد، ومعنى معرفة السبب، هو معنى معرفة مقتضى الحال" (44)، فيؤكد الشاطبي بأن البعد البنيوي وحده لا يسعف في فهم الخطاب، فليس هناك بد من الاحتكام إلى الأمور الخارجة، وهي ما يمكن أن نسميها (ملاسات الخطاب) ويضيف في آخر كلامه عنصرا من عناصر السياق التداولي المعين على

الفهم والوصول إلى القصد وهو عنصر السبب، أو ما يمكن أن نسميه عنصر المناسبة، وبالتالي يصبح السياق التداولي معيارا أساسيا في الوصول إلى المعنى، وبالتالي الوصول إلى قصد المتكلم، وبالتالي الوصول إلى استنباط القوة الإنجازية الأساسية المقصودة من الفعل الكلامي غير المباشر.

### الخلاصة :

يعتبر السياق بعدا تداوليا هاما الشاطبي، ذلك أنه يحمل على عاتقه الإجابة على أهم تساؤلات التداولية، من قبيل: من يتكلم؟ وإلى من يتكلم؟ ومتى يتكلم؟ وأين يتكلم؟ وكيف يتكلم؟ وغيرها من الأسئلة، وهو أهم بعد تداولي يمكن أن يلم شمل قضية أساسية في فهم المعنى، والقصد، وهي ما يسمى بـ "ملايسات الخطاب"، وقد استثمر الشاطبي هذا المفهوم التداولي في قضايا أصولية كثيرة منها: عناصر الإخبار، وجعل السياق معيارا أساسيا في تحديد رتبة الأوامر والنواهي، كما كان محددًا في إبراز درجة الشدة للغرض الإنجازي، خاصة في الأمرات، وأخطر ما يمكن يستثمر فيه السياق، مسألة تحديد القصد، التي تعد أخطر القضايا الأصولية التي جاء بها الشاطبي في تداولياته المقاصدية.

## الهوامش والمراجع والمصادر :

- (1) الشاطبي، أبو إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز، دار الحديث، القاهرة مصر، د.ط، 2006، ج3، ص144.
- (2) المصدر نفسه، ج3، ص236.
- (3) المصدر نفسه، ج3، ص249.
- (4) المصدر نفسه، ج3، ص240.
- (5) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت لبنان، ط3، 1414 هـ، مادة "سوق"
- (6) ابن فارس أحمد. معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، بيروت لبنان، ط2، 1998 م، ص498
- (7) الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط1، 1998، ج1، ص484
- (8) خلود العموش، الخطاب القرآني: دراسة في العلاقة بين النص والسياق، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط1، 2008، ص25.
- (9) المرجع نفسه، ص51
- (10) المرجع نفسه والصفحة نفسها
- (11) المرجع نفسه والصفحة نفسها
- (12) المرجع نفسه، ص25.
- (13) المرجع نفسه والصفحة نفسها
- (14) الشهري، عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص40.
- (15) المرجع نفسه ص41.
- (16) الشاطبي، الموافقات، ج2، ص306.
- (17) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
- (18) المصدر نفسه، ج2، ص307.
- (19) المصدر نفسه، ج2، ص306.
- (20) المصدر نفسه، ج2، ص307.
- (21) الشاطبي، الموافقات، ج2، ص307.
- (22) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (23) الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص67.

- (24) ملاوي صلاح الدين، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، جانفي 2009.
- (25) الشاطبي، الموافقات، ج2، ص307.
- (26) Brown G and George Yule (1983) Discourse analysis Cambridge university Presse – London p38
- وانظر أيضا : مقبول إدريس، الأسس الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيوييه، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص324-323
- (27) خطايي محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام النص، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006، ط2، ص297.
- (28) المصدر نفسه، ج3، ص97.
- (29) الشاطبي، الموافقات، ج3، ص97.
- (30) المصدر نفسه، ج3، ص98.
- (31) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (32) الشاطبي، أبو إسحاق، كتاب الاعتصام، تحقيق: خالد عبد الفتاح شبل أبو سليمان، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى،، ج1، ص30
- (33) ابن تيمية، تقي الدين أحمد، مجموع الفتاوى، تحقيق أنور الباز وعامر الجزائر، دار الوفاء، المنصورة مصر، الطبعة الثالثة، 2005، ج13، ص339.
- (34) الواحدي، أبو الحسن، أسباب نزول القرآن، تحقيق كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1411 هـ، ص10
- (35) ابن حجر العسقلاني، العجاب في بيان الأسباب، تحقيق عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الدمام السعودية، الطبعة الأولى، 1997 م، ج2، ص813
- (36) الشاطبي، كتاب الاعتصام، ج1، ص126.
- (37) المصدر نفسه، ج1، ص126-127.
- (38) الشاطبي، الموافقات، ج3، ص99-98.
- (39) المصدر نفسه، ج3، ص99.
- (40) المصدر نفسه، ج3، ص107.
- (41) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (42) المصدر نفسه، ج3، ص241.

(43) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(44) الشاطبي، الموافقات، ج3، ص241.